

## اخبار

## صلاح الدنف: ملف يوسف لم يكتمل بعد

أوضح المفتش العام المالي في لبنان، صلاح الدنف، أنه لا يمكن القول بأن التفتيش المركزي تحرك في ملف هيئة أوجيرو بعد صمت طويل ومريب، لأسباب عدة: أولها أن الملفات المالية المتعلقة بالمدير العام لهيئة أوجيرو عبد المنعم يوسف (الصورة) والتي يجري التحقيق بشأنها لدى التفتيش المالي لم تكتمل بعد بسبب رفض يوسف تسليم المستندات العائدة لها منذ أكثر من سنة. رفض يوسف تسليم المستندات يأتي رغم أن التفتيش المالي طلب مراراً وتكراراً المستندات، من دون أن يلبي طلبه، ما اضطره إلى الطلب من وزير الاتصالات الإيعاز ليوسف تسليم المستندات، إلا أن هذا الأخير استمر بالتكلم والمماطلة وأوعز إلى الموظفين في الهيئة الامتناع عن تقديم أي مستند للمفتشين إلا بإذنه، وهو كان دائماً يرفض استقبالهم ويتهرب منهم بحجج مختلفة.



كذلك، تجدر الإشارة إلى أن التأخير في إصدار القرارات النهائية بشأن هذه الملفات سببه أيضاً أن بعض المستندات التي طلبها التفتيش من وزارة الاتصالات لم تصل إليه بعد، علماً بأنه مع اكتمال الملف بالمستندات المطلوبة، فإن إصدار القرار الملائم من هيئة التفتيش يستوجب انعقاد هيئة التفتيش التي لم تنعقد منذ أكثر من 11 شهراً بسبب عدم توجيه أي دعوة لانعقادها.

## 1893 مصاباً بالإيدز في لبنان

أعلن مدير البرنامج الوطني لمكافحة السيدا الدكتور مصطفى النقيب، أمس، خلال مؤتمر بمناسبة اليوم العالمي للإيدز، تحت شعار «علاج الإيدز للجميع»، أن عدد الإصابات الجديدة بلغ حتى تشرين الثاني المنصرم 113 إصابة، أما العدد الكامل للمصابين في لبنان فهو 1893 مصاباً حتى تاريخه: من بينهم 63.7% حاملو الفيروس و19.5% مصابون بالسيدا. وسجل البرنامج أن 85.8% منهم هم من الرجال و14.2% من النساء، كما أن 31.8% من هؤلاء تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، و38.1% تتراوح أعمارهم بين 30 و49 سنة. كذلك فإن 81.4% من هؤلاء أصيبوا بالداء نتيجة علاقاتهم الجنسية. 34.5% هم مثليون و15% هم متعددون العلاقات الجنسية.

وأكد ممثل وزير الصحة العامة الدكتور بهيج عريبي «أننا الآن على أهبة مواكبة تطور عالمي جديد في العلاج أوصت به كل المراجع العالمية من حيث البدء بالعلاج عند اكتشاف الإصابة بالفيروس وعدم انتظار تطور العدوى إلى درجة معينة أو الاعتماد على مقياس معين من حيث قوة جهاز المناعة لدى المصاب أو عدد الفيروسات في الدم». وأعلن أن «هذا التغيير النوعي في إعطاء العلاج نابع من الفكرة الأساسية التي تجمع بين تناول العلاج الثلاثي مع استعمال أساليب الوقاية في الحد من احتمال نقل العدوى من المصاب إلى شركائه غير المصابين. وبحسب تقدير العلماء والاختصاصيين في مجال الإيدز، فإن طريقة العلاج هذه سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى السيطرة على الوباء تقديراً في عام 2030».

## ظاهرة كفرنبرخ: مشكلت مياه جوفية أم سطحية؟

اعتمادات مالية لتنفيذه، «علماً بأنه ليس من مسؤولية الوزارة بل يقع على عاتق البلديات». في كل الأحوال، يؤكد بولس أن الكشف كان أولياً وستباشر الوزارة إعداد دراسة جيوتقنية شاملة وستبني جدار دعم جديد، لكون الجدار القديم الذي بنته منذ 3 سنوات خفف الكثير من وطء المشكلة وساهم في الحد من الأضرار. مع ذلك، لم يستبعد المدير العام فرضية أن يكون هناك نبع متجمع في الأرض.

إلا أن رئيس البلدية ينفي أن تكون شبكة المياه العادية تمر من هناك أصلاً، وهي شبكة، كما يقول، حديثة بتمديدات بلاستيكية لم يمض على إنشائها أكثر من سنة، لافتاً إلى أن مشروع تنفيذ شبكة الصرف الصحي في المنطقة لم يتحقق بعد، «وما زلنا نعتمد الجور الصحية». يشير إلى أن «الأرض هناك لم تجف يوماً وهي مبنلة دائماً بس ما يحصل فطبع والحكي مش مثل الشوفة، إذ نشهد على تفتت صخور ضخمة وكان هناك تفاعل كيميائي في قلبها، والانهيان ماشي وما عم بيوقف والناس متخوفين كثير».

لم يعاين الخبير الجيوتقني محمود حيدر الظاهرة بعد، لكنه ينوي ذلك خلال هذين اليومين، يقول إنه لا يستطيع أن يعطي تفسيراً نهائياً لما حصل وخصوصاً أنه لم يشهد مثله من قبل، إلا أنه يمكن أن يفعل ذلك بعد معاينة المكان ويستطيع أن يقدم الحلول. في المبدأ، ينتج الانهيان بصورة أساسية، بحسب حيدر، من ارتفاع منسوب المياه الجوفية ما يسبب ضعفاً في التربة.

مياه تضغط على طبقات الأرض، إلا أن الجهات المعنية لم تقم بأي خطوة ميدانية باتجاه المعالجة ولمنع تكرار مثل هذه الحوادث». أمس، حضر إلى كفرنبرخ لمعاينة المكان المدير العام لوزارة الأشغال العامة والنقل بالتكليف المهندس طانيوس بولس، محافظ جبل لبنان فؤاد فليل، قائمقام الشوف مارلين قهوجي، قائد سرية بيت الدين المقدم حنا اللحام وممثلون عن التنظيم المدني.

بولس يقول لـ «الأخبار» إنه زار كفرنبرخ مرتين هذين اليومين والتقط صوراً للانهيان، و«قد باتت المنطقة تحت مجهر الوزارة». بحسب بولس، الوضع دقيق والأرض بدت «مشبعة» بالمياه قبل سقوط الأمطار، ما يرجح برأيه فرضية أن يكون أحد الأسباب تحويل مجاري المياه للبلدية والبلديات المجاورة إلى هناك «البلديات كلها دائرة مياهها لهونيك، شفت بعيني رغوّة مجارير». وأوضح أنه ما من حل سوى تنفيذ مشروع تحويل مجاري المياه «لأنو الأرض شو ما كانت قاسية ستتاثر إذا كانت المي فلتانة». لا يتردد في القول إن مثل هذا المشروع مكلف وليست هناك



## شبكة المياه العادية لا تمر في مكان الانهيان



## تقرير

يستمر هبوط الصخور الضخمة من جبل كفرنبرخ لليوم الثالث. أمس، عاينت أجهزة الدولة الموقع، فيما ينتظر الأهالي تقرير اللجنة الجيولوجية التي سترسلها الهيئة العليا للإغاثة اليوم لمعرفة الأسباب والحلول

## فانت الحاج

بقلق، يتربقب أهالي كفرنبرخ حالاً جذرياً للانهيان المستمر في «جبل الهابطة». ينتظرون، كما يقول ابن البلدة سعيد مرسل، استكشافاً جدياً وسريعاً لباطن الأرض لإعطاءنا الجواب اليقين حول هذه الظاهرة الغريبة، بحسب تعبيره «القصة بتخوف كثير والناس ضايعة ومش عارفة إذا بتفل أو بتضل». يلتفت مرسل إلى أن الهيئة العليا للإغاثة سترسل عدداً (اليوم) لجنة جيولوجية لتكشف ميدانياً على الموقع، بعد اجتماع سيعقد عند العاشرة صباحاً، بين رئيس البلدية بهيج الدلغان ورئيس الهيئة اللواء محمد خير. يتمنى أن تقوم الفرق الفنية هذه المرة بسبر غور الأرض وألا يقتصر الكشف على الترجيحات من دون تقديم الحلول كما حصل في المرة الماضية، عندما زحلت التربة في مكان لا يبعد عن المكان الحالي أكثر من 50 متراً «يومها، رجحوا أن يكون أحد الأسباب وجود نبعة

## تقرير

## محكمة التمييز: قانون الاجارات نافذ؟

## هديك فرضور

منذ نحو 5 أشهر، أصدر رئيس الغرفة الأولى في محكمة التمييز القاضي خطار حدثي قراراً استند فيه إلى المادة 50 من قانون الاجارات الجديد «المطبّق عملاً» بمادته الأولى على جميع عقود إيجار العقارات المبنية المعقودة قبل 23-7-1992.

يأتي هذا القرار، ضمن «سلسلة» من القرارات القضائية الصادرة، في المحاكم البدائية والاستئناف، تستند إلى احكام قانون الاجارات الجديد. هذه القرارات تعدت الـ 400 حكم، وفق نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة التي رأت في قرار القاضي حدثي «حسماً واضحاً بنفاذ القانون وتطبيقه»، بحسب ما ورد في بيانها الصادر، أمس. فعليا، تنص المادة 50 من قانون الاجارات الحالي، التي استند إليها القرار، على رفض تمييز الحكم الاستئنافي إذا لم يكن هناك تعارض بينه وبين الحكم الابتدائي، بمعنى رفض التمييز شكلاً، وبالتالي القرار يتطرق إلى امور فرعية طالوت دعوى لا تزال عالقة امام قاضي الاجارات البدائي وميّز نقطة معينة من هذه الدعوى، وفق ما يقول رئيس لجنة

مُضيفاً: «الخلاف حول مسألة نفاذ القانون باتت خلفنا».

يعلق عضو مجلس نقابة المحامين فادي بركات في هذا الصدد بالقول: «في المبدأ القانون ساري المفعول، الا انه مفرغ المضمون، فكيف يمكننا تطبيق قانون فارغ؟»، لافتاً إلى ان محاولات تنفيذه ستصل حتماً إلى «حائط مسدود»، لافتاً إلى أن «وزارة العدل لن تسمح بمواكبة تنفيذ القانون، استناداً لما اقترته هيئة الاستشارات في الوزارة عن ان القانون لا يمكن تطبيقه في صيغته الحالية». يشير زحور إلى ضرورة التمييز بين دعاوى الاسترداد والاسقاط وبين دعاوى بدلات الاجار التي يستحيل بثها في ظل الاشكالية القائمة حول البديل عن اللجنة المبطللة الصلاحيات، «والدليل أنه لم يصدر اي حكم حتى اللحظة بيت دعوى تتعلق بدلات الاجار».

«هذه هي العدالة التي يريدون تطبيقها»، يسأل عضو الهيئة التأسيسية للجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين انطوان كرم متهما القضاء بـ «الانحياز للمالكين»، لافتاً إلى خطوات تصعيدية سيقوم بها المستأجرين في الأيام القادمة.

المحامين المكلفة الطعن وتعديل قانون الاجارات الجديد المحامي اديب زحور، لافتاً إلى أن القرار «لا علاقة له باساس الدعوى وبالتالي بمضمون القانون، فالملف لم يصل كاملاً إلى المحكمة». يركز زحور على «شكلية» المادة، ليرد على ما يحاول المالكون تصويره من «استقرار في الاجتهاد حول نفاذ القانون».

يقول رئيس تجمع المالكين باتريك رزق الله أن محكمة التمييز «أكدت ما كان مؤكداً»، لافتاً إلى ان «القضاء قال كلمته، وهو ما ترجم عبر الكثير من القرارات القضائية التي صدرت سواء من محاكم البداية او الاستئناف وحتى محكمة التمييز». ويشير محامي نقابة مالكي الأبنية المؤجرة شربل شرفان في هذا الصدد إلى عشرات الأحكام الصادرة من محكمة التمييز نفسها، التي تلت قرار القاضي حدثي، واستندت إلى احكام القانون الجديد. «اعتزاز» المالكين بقرار المحكمة التمييزية يعود إلى ان هذه المحكمة «هي اعلى مرجع قضائي»، على حد تعبير رزق الله، فيما يلتفت شرفان إلى ان هذا القرار من شأنه أن يؤكد «استقرار الاجتهاد في مسألة نفاذ القانون»،

## الاتهام



نفسها لترتاح من مظالم نتيجة ارتباطها بالمدعى عليه؟». ولم يكتف حكيم بهذا السؤال، بل ختم ملاحظته بعد سرد طويل بالقول «(...) وفقاً لما ورد في تقرير مكتب المختبرات الجنائية (...) يعني أن رقبة منذر هي من قامت بتلقيح المسدس مرتين (...) وحيث أنه على ضوء ما تقدّم لا يتبين أن المدعى عليه هو من قام بإطلاق النار على زوجته بل هي من أطلقت النار على نفسها (...)».

هذا الأمر وضع المتابعين للقضية أمام سؤال رئيس: هل ثمة من مارس ضغطاً على القضاء «ففعّل ما يرضي الطرفين، أَرْضَى عَائِلَةَ رَقِيَّةَ وَعَائِلَةَ المدعى عليه». إذا كان ذلك صحيحاً، فهو يعني أن القضاء صار يشبه عائلة منذر نفسها التي تحاول لملمة «الجرصة».

رخص البناء»، مُضيفاً: «يجب حسم هذه المشكلة، تماماً كما يجب حسم الدعاوى والنزاعات القضائية المتعلقة بمخالفات المسح العقاري والأعداءات على الملكيات العامة والخاصة».

يُذكر ان الكثير من الدعاوى القضائية المرفوعة بحق المعتدين والمخاتير الذين ثبت أنهم اعتدوا على مئات الدونمات من الأراضي لم تُبت بعد، الامر الذي اثار استياء عدد من سكان قرى وبلدات بنت جبيل ومرجعيون، الذين لجأوا إلى «التشهير» بأسماء المعتدين إما عبر بيانات مجهولة المصدر وإما عبر مواقع التواصل الاجتماعي.